

## المقدمة

تشكل المجالس المنتخبة بؤرة لتطور الديمقراطية، كون هذه المجالس تجسد مفهوم الديمقراطية في جوهرها المبني على أساس فلسفة التمثيل السياسي وثقافة المراقبة والحاسبة، وقيم الحوار والنقاش العمومي ولذلك عملت المجالس المنتخبة على الاستيعاب الايجابي لكل التحولات المجتمعية التي أفرزت تنظيمات وجمعيات مدنية فاعلة، فظهر مفهوم مشاركة مؤسسات المجتمع المدني (الجمعيات) في أعمال المجالس المنتخبة بشكل سلس وطبيعي في العديد من التجارب المقارنة، مما يؤكد قدرة الديمقراطية التمثيلية على تعضيد أدائها وحيويتها بانفتاح واع على صيغ متعددة لقيم الديمقراطية المبنية على تقوية سبل التواصل بين المؤسسات التمثيلية والمواطن .

وفي المقابل فان تعميق بناء مجتمع المدني فاعل، مرتبط بتزايد الاهتمام المجتمعي المتهم بدنامية أداء المجالس المنتخبة. وان مشاركة الجمعيات في أعمال المجالس المنتخبة داخل السياق المغربي هي مساهمة جماعية تكاملية لبناء ديمقراطي يستحق تحالف كل مختلف المكونات الاجتماعية من جمعيات وتقايات وأحزاب سياسية.

ويعد تواصل المجالس المنتخبة مع مؤسسات المجتمع المدني في الدول المغربية و تحديدا في الدول الأكثر استقرارا والأغنى تجربة، و تقصد هنا المغرب و الجزائر و تونس ، التي أضحت تمتلك خزانة حركيا في فضاء الحركة الجمعوية لا يمكن إنكاره ففي الجزائر تجاوز تعداد الجمعيات 120 ألف جمعية، وفي المملكة المغربية أكثر من 100 ألف جمعية ، وفي الحالة التونسية مجتمع كبير يتميز بقدرة تأطيرة كبيرة مقارنة بالدول الأخرى، هذا بالرغم أن تعداد الجمعيات فيها لم يتجاوز 50 ألف جمعية<sup>1</sup>، وفي ظل التغيرات التي تعيشها أغلب الدول العربية ، وما نجم عليه في تغير في الأنظمة كما هو الحال في تونس ومصر وليبيا ، حيث سعت هذه الدول لاشراك المجتمع المدني في مقاربتها التنموية كما هو الحال في تونس ، أما التجربة المغربية و الجزائرية فان الأنظمة السياسية سارعت لتبني جملة من الإصلاحات السياسية

<sup>1</sup> بوحنية قوي، المجتمع المدني الجزائري: بين أيديولوجيا السلطة والتغيير السياسي، الجزء الأول، مركز الجزيرة ، الدوحة ، قطر ، 2014، ص، 1.

## المقدمة

أسست فعليا لتقوية دور مؤسسات المجتمع المدني داخل مؤسسات الدولة ، لأن الممارسة الديمقراطية تتطلب وجود مؤسسات المجتمع المدني التي تعد جزءا من العملية الديمقراطية، ذاتها .

و يقدم الباحثون في مجال التنمية السياسية مقارباتهم بشكل يربط بين بناء المؤسسات ، ودرجة الاستقرار السياسي و مسالة إسهام المجتمعي والشراكة المجتمعية social partnerchip في بناء وتكوين الإطارات و إرساء ثقافة ديمقراطية المشاركة .<sup>1</sup>

و ثمة علاقة وطيدة بين إقامة الحکامة *gouvernance* كمنظومة قانونية وتشريعية و تنظيمية ، تفرض وجود المجتمع المدني (الجمعيات) الذي يعد من أهم دعائم بناء دولة القانون، التي تسعى الدول المغاربية لتحقيقها من خلال إدارة المجالس المنتخبة بالشراكة الفعالة مع الجمعيات، وقد سعت الدول المغاربية في كل ، تونس ، الجزائر ، المغرب ، لتعزيز مكانة وحضور الجمعيات وتقوية علاقتها بالمجالس المنتخبة في الدول المغاربية سواء على مستوى المؤسسات البرلمانية أو المجالس المنتخبة المحلية ، وفقا لما تقتضيه المقاربة التشاركية وهي صورة أو شكل جديد للديمقراطية تمثل في مشاركة المواطنين مباشرة في مناقشة الشؤون العمومية واتخاذ القرارات المتعلقة بهم ، أو هي توسيع ممارسة السلطة إلى المواطنين ، بإقحامهم وإشراكهم في الحوار و النقاش العمومي ، واتخاذ القرار السياسي المترتب عن ذلك،<sup>2</sup> وتتجلى معالم التقاطعات في الأدوار والوظائف بين الجمعيات ، سواء من الناحية العضوية أي تشكيل هذه المجالس أو من الجانب الوظيفي أي ممارسة المجالس المنتخبة في الدول المغاربية للوظائف المنوطة بها .

<sup>1</sup> بوحنية قوي، المجتمع المدني الجزائري: بين أيديولوجيا السلطة والتغيير السياسي، المرجع، السالف الذكر، ص2.

<sup>2</sup> الأمين شريط، الديمقراطية التشاركية الأسس والأفاق، مجلة الوسيط مجلة محكمة صادرة عن الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان ، عدد6، ص،

## أسباب اختيار الموضوع:

تعود أسباب اختيار الباحث لموضوع المجلس المنتخبة والمجتمع المدني في الدول المغاربية - تونس - الجزائر - المغرب ، إلى جملة الأسباب التالية :

## الأسباب الذاتية:

- تكمن في الرغبة الشخصية في معرفة الجوانب القانونية التي تحكم موضوع المجتمع المدني الذي طالما ارقني كباحث نظرا لتداوله الواسع من قبل الساسة والباحثين في مختلف العلوم الاجتماعية .

- محاولة معرفة الطبيعة القانونية للعلاقات بين المجالس المنتخبة والجمعيات في دولنا المغاربية ، خاصة في ظل التنامي المتزايد في منظمات المجتمع المدني ، ومحدودية دورها في عملية صناعة القرارات سواء داخل المؤسسة البرلمانية أو حتى في المجالس المنتخبة المحلية ، بغية الوصول إلى نتائج علمية صحيحة حول موضوع الدراسة .

## الأسباب الموضوعية:

توفرت جملة من الاسباب الموضوعية التي فرضت علينا دراسة هذا الموضوع أهمها :

- تعاظم تعداد الجمعيات وتنامي دورها في الدول المغاربية خصوصا في كل من تونس ، الجزائر ، والمغرب .

- ظهور معالم التأسيس الدستوري في الدول المغاربية ، وسعي المؤسس الدستوري والقانوني في الدول المغاربية للانفتاح على مؤسسات المجتمع المدني(الجمعيات) وسعيه لإشراكها في مسارات الإصلاح التي تبنتها كل من تونس ، الجزائر ، المغرب .

## المقدمة

- ارتباط الموضوع بتخصص القانون الدستوري ، فمن جهة يعد المجتمع المدني احد أهم ركائز البناء الديمقراطي ، ومن جهة أخرى المؤسسات الدستورية - البرلمان والمجالس المحلية - هي من صميم موضوعات القانون الدستوري .

- التداخل العضوي والوظيفي بين الجمعيات والمجالس المنتخبة في التشريعات والقوانين في الدول المغاربية .  
- معرفة أهم المعوقات التي تحول دون التواصل الفعال بين المجالس المنتخبة والمجتمع المدني (الجمعيات) في الدول المغاربية ، والعمل على إيجاد أهم السبل والوسائل الناجعة لتطوير أداء البرلمان والمجالس المحلية .

### أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تناولها احدالموضوعات القانونية الأكثر أهمية،خصوصا بعد ظهور النصوص الدستورية والقانونية التي تؤسس لعلاقات المجالس المنتخبة بمؤسسات المجتمع المدني(الجمعيات)، في الدول المغاربية، تونس، الجزائر، المغرب ، و هنا تظهر الأهمية العلمية والعملية للدراسة :

### الأهمية العلمية

- معرفة ورصد التطورات التي مست النصوص الدستورية والقانونية التي تؤسس لعلاقات المجالس المنتخبة بالمجتمع المدني في الدول المغاربية في كل من : تونس - الجزائر - المغرب .

- يعد اختيار هذا الموضوع خطوة بسيطة في سبيل جذب اهتمام الطلبة والباحثين في مجال العلوم القانونية ولفت انتباههم لموضوعات المجتمع المدني ، الذي لم ينل حقه من الدراسة في جوانبه القانونية .

- أضحي موضوع مشاركة الجمعيات في أعمال المجالس المنتخبة في الدول المغاربية محل اهتمام الساسة والباحثون مما يحث إلزامية الاهتمام بها ودراستها .

## الأهمية العملية :

توضح الأهمية العملية للدراسة في مايلي :

- معرفة الثغرات القانونية التي تحول دون التأثير الجاد للجمعيات على المجالس المنتخبة في الدول المغربية في كل من تونس - الجزائر - المغرب .

- قد تمثل هذه الدراسة صورة لواقع العلاقات العضوية والوظيفية بين المجتمع المدني والمجالس المنتخبة في الدول المغربية .

- قد تمثل هذه الدراسة إطار علميا وأكاديميا لمعالجة موضوع العلاقات بين المجتمع المدني (الجمعيات) مع البرلمان والمجالس المحلية في الدول المغربية ، خاصة في ظل الاهتمام المتزايد من صانع القرار المغربي بأهمية الانفتاح على الجمعيات أين يمكن الاعتماد على نتائج هذه الدراسة في تونس - الجزائر - المغرب - الاعتماد نتائج هذه الدراسة في العلاقات العضوية والوظيفية بين المجتمع المدني والبرلمان والمجالس المنتخبة المحلية .

## أهداف الدراسة :

في ضوء الكتابات العلمية والعلمية حول القضية البحثية المتعلقة، بالمجالس المنتخبة والمجتمع المدني في الدول في تونس - الجزائر - المغرب ، فان الدراسة تهدف :

- تبين الآليات القانونية التي تحكم وتنظم العلاقات بين مؤسسات المجتمع المدني والبرلمان والمجالس المحلية .

- تقييم الدور تقوم به مؤسسات المجتمع المدني (الجمعيات) في تشكيل المجالس المنتخبة مركزيا ومحليا .

- تبين دور الجمعيات في المساهمة في العمل البرلماني سواء العمل التشريعي أو المساءلة .

- الوقوف على أهم العوائق القانونية التي تعرقل عمليات التواصل بين المجالس المنتخبة والجمعيات في الدول المغربية .

## المقدمة

- تبين سبل تفعيل الجمعيات داخل المجالس المنتخبة في كل من - تونس - الجزائر - المغرب

### محددات الدراسة:

تتمحور الدراسة حول المجالس المنتخبة والمجتمع المدني في الدول المغاربية - تونس - الجزائر - المغرب -

الإطار المكاني: قد ركزت الدراسة على دراسة حالة تونس و الجزائر والمغرب، وقد استبعدنا دولتي

موريتانيا وليبيا، نظرا لما تتميز هتين الدولتين من خصوصيات ما دون المحلية، ترتبط أساسا بالإبعاد الهوياتية

المشكلة لخصوصيات المجتمع الموريتاني، إذ يعترف المجتمع بأولوية وأسبقية القبيلة عن الدولة، وجاذبية

وكاريزما المكون الاجتماعي على الروابط المدنية، في حين يبرز الجهد الراديكالي في صيغته المتطرفة في عهد

معمار القذافي، في تقنيت وتفكيك كل ما من شأنه أن يؤدي إلى إقامة عرى دولة مدنية تؤسس لمجتمع مدني

تحكمه قيم العلمنة بإبعادها الإجرائية والبراغماتية، وليس بمجملتها الدينية والإيديولوجية<sup>1</sup>، وجملة هذه

الأسباب جعلت الدراسة تركز على دراسة : تونس و الجزائر والمغرب .

### الإطار الزمني:

تتمحور الدراسة في إطارها الزمني في الفترة من 2011 إلى غاية 2014، كون أن التطورات التي تعيشها

الدول المغاربية بعد الحراك الذي تعيشه المنطقة، ساهم في التفكير في إعادة بناء معالم الدولة المدنية التي

تعزز فيها العلاقات بين المجالس المنتخبة، ومختلف مؤسسات المجتمع المدني ( الجمعيات ) التي لايزال تعدادها

في تزايد .

<sup>1</sup> بوحنية قوي، المجتمع المدني الجزائري: بين أيديولوجيا السلطة والتغيير السياسي، المرجع السالف الذكر، ص، 03.

## المقدمة

### إشكالية الدراسة:

- يعد موضوع المجتمع المدني وعلاقته بالجالس المنتخبة، من أهم ابرز المواضيع نقاشا وتداولاً على أجنداث وطاولات صناع القرار والباحثين والمفكرين، وهذا راجع لقدرة المجتمع المدني على التأثير في مختلف مؤسسات الدولة، وقد سعت الدول المغربية للانفتاح على الجمعيات، خاصة في مجالها المنتخبة المركزية - البرلمان - والجالس المحلية، ومن هنا تثار الإشكالية المحورية للدراسة: **ما طبيعة القانونية للعلاقات العضوية والوظيفية بين المجالس المنتخبة والمجتمع المدني (الجمعيات) في الدول المغربية في كل من: تونس - الجزائر - المغرب؟**
- وتفرع عن هذه الإشكالية جملة الإشكاليات الفرعية:
- إلى مدى تساهم مؤسسات المجتمع المدني (الجمعيات) في تشكيل المجالس المنتخبة المركزية - البرلمان - والجالس المحلية في الدول المغربية .
  - مدى مساهمة الجمعيات في العمل التشريعي داخل برلمانات الدول المغربية في كل من تونس - الجزائر - المغرب ؟.
  - إلى أي مدى يمكن أن تساهم الجمعيات في العملية التنموية على المستويات المحلية في الدول المغربية ؟
  - مدى مساهمة منظمات المجتمع المدني في إرساء قيم المساءلة والشفافية في أداء المجالس المنتخبة في الدول المغربية ؟

### المناهج المعتمدة في الدراسة:

- بغية الإجابة على جملة التساؤلات التي تطرحها إشكالية الدراسة، اعتمد الباحث على عدة مناهج، حتى نصل لدراسة علمية قانونية حول العلاقات بين المجالس المنتخبة والمجتمع المدني في الدول المغربية في تونس - الجزائر - المغرب - وقد تم اعتماد المناهج التالية:

## المقدمة

منهج تحليل المضمون : ويقوم هذا المنهج على أساس جمع المعلومات وتحليلها وتصنيفها للوصول إلى حالة

يمكن معها تقديم وصف وتفسير دقيقين للظاهرة محل الدراسة ، يستخدم هذا المنهج في تحليل الأوضاع

الاقتصادية والاجتماعية والسياسية القائمة في المجتمع لمعرفة عوامل وظروف التغير الاجتماعي<sup>1</sup> .

- وقد استخدم هذا المنهج في تحليل ودراسة النصوص القانونية التي تحكم العلاقات بين المجالس المنتخبة

والمجتمع المدني في الدول المغاربية في كل من تونس الجزائر والمغرب .

المنهج الوصفي التحليلي : ويعرف هذا المنهج بأنه طريقة لوصف الظاهرة المدروسة ، وتصويرها كميًا عن

طريق جمع المعلومات وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة<sup>2</sup>

- وقد وظف هذا المنهج في فصل الدراسة الأول لمحاولة ضبط مفهوم المجتمع المدني في الأنظمة القانونية

المغاربية في كل من الحالة التونسية والجزائرية والمغربية .

وقد تم استخدام هذا المنهج في محاولة فهم وتوضيح مدى تأثير المؤسسات المجتمع المدني في المجالس المنتخبة في الدول

المغاربية سواء المجالس المركزية أو المجالس المحلية في كل من تونس، الجزائر، والمغرب و أثر ذلك في تعزيز قيم

ومبادئ الديمقراطية .

المنهج المقارن : المقارنة الأصل فيها هو السعي للوقوف على أوجه الشبه والاختلاف بين الظاهرة محل الدراسة ،

فليس هناك مقارنة بين ظواهر تامة الاختلاف ، ولا ظواهر تامة التشابه<sup>3</sup>

<sup>1</sup> عمار بوحوش، ومحمد الذنبيات، مناهج البحث العلمي ط 4، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2007، ص، 135، 138.

<sup>2</sup> المرجع السالف الذكر، ص، 139.

<sup>3</sup> بل جوديت، كيف تعد مشروع بحثك العلمي، (ترجمة الفاروق بدار)، ط3، القاهرة، دار الفاروق للنشر والتوزيع، 2005، ص، 119.



## المقدمة

و استخدم المنهج في تحديد أهم أوجه الشبه والاختلاف فيما يخص التواصل بين مؤسسات المجتمع المدني والبرلمان في كل من تونس والجزائر والمغرب سواء من الناحية العضوية ، أو من الناحية الوظيفية .

وكذلك الحال في المجالس المنتخبة المحلية فقد تم اعتماده لتبيين أوجه الشبه والاختلاف في العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني والمجالس المنتخبة المحلية في الدول المغاربية محل الدراسة سواء في عملية تشكيل هذه المجالس أو أثناء أدائها لوظائفها .

### تقسيمات الدراسة :

لدراسة موضوع المجالس المنتخبة والمجتمع المدني في الدول المغاربية في : تونس ، الجزائر ، المغرب . وسعيا لمحاولة تغطية كل جوانب الموضوع اعتمدنا في الدراسة على مقدمة وباين في كل باب فصلين وخاتمة .

الباب الأول : البرلمان والمجالس المنتخبة والمجتمع المدني في الدول المغاربية : تونس ، الجزائر ، المغرب .

الفصل الأول : يهدف الفصل الأول إلى تحديد الإطار النظري للدراسة من خلال تحديد مفهوم المجتمع المدني وتحديد النظريات له

الفصل الثاني : تناول فيه الباحث : العلاقة بين البرلمان والمجتمع المدني في كل من تونس ، الجزائر ، المغرب وذلك

خلال العلاقة العضوية والوظيفية بينهما بدءا من المشاركة في العمليات الانتخابية باعتبارها طريق تشكيل البرلمان في الدول المغاربية وصولا إلى المساهمة في العمل البرلماني .

الباب الثاني : المجالس المنتخبة المحلية والمجتمع المدني في الدول المغاربية تونس ، الجزائر ، المغرب وقسم الباب إلى

فصلين

# المقدمة

---

-الفصل الأول : العلاقة العضوية بين المجالس المنتخبة المحلية والمجتمع المدني في الدول المغاربية : حيث تناول فيه

الباحث العلاقة بين المجتمع المدني و المجالس المنتخبة المحلية في فترة تشكيل المجالس المنتخبة المحلية، أي أثناء الفترة الانتخابية .

-الفصل الثاني : العلاقة الوظيفية بين المجالس المنتخبة المحلية و المجتمع المدني في الدول المغاربية ، وتناول فيه الباحث

كيفية مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في تسيير وإدارة الشؤون المحلية من خلال مشاركتها في العملية التنموية في الدول المغاربية تونس ، الجزائر ، المغرب .